



الدولة كمؤسسة ناظمة لأمر
الشعب والوطن المطلوب أن يكون دينها
خدمة الإنسان في أرضها مع غض النظر
عن انتمائه الديني أو السياسي أو العرقي.
العلامة السيد علي الأمين



الإسلام هو الدين الحنيف
الذي يحترم الفكر والعقل ويدعو إلى
المبادرة في سبيل الخير ويفرض الوصاية
على علاقة الفرد بربه
الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان



”لتعارفوا“ نشرة شهرية تصدر عن مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف و الحوار - إصدار: عدد (47) كانون الثاني 2017 م

منتدى تعزيز السلم - أبو ظبي

العلامة الشيخ عبد الله بن بيه رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة؛
دولة الخلافة صيغة حكم غير ملزمة



أكد الشيخ عبد الله بن بيه، رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، أن دولة الخلافة صيغة حكم غير ملزمة، موضحاً بالتأصيل العلمي أن بعض المفاهيم ولدت في القرن الماضي بغير ضبط علمي، فالمفهوم تارة يؤصله العلماء ويضعونه مفهوماً، لكنه أحياناً يلقي بالساحة من خلال أناس، ليست لديهم خلفيات علمية منضبطة.

وقال: «نحن نعالج اليوم موضوعاً مهماً متفجراً، وهو موضوع الدولة الوطنية، وأن بعض المفاهيم ولدت في القرن الماضي، لكنها نشأت بغير ضبط علمي، وفي القرن الرابع عشر، والقرن العشرين أقيمت في الساحة مفاهيم شتى، منها مفهوم «الدولة الإسلامية»، ومفهوم «الخلافة»، ضمن حمولة خاصة، ومنها مفهوم «الحاكمية»، و«سيادة الشرع»، إنه كلام جميل لكنه كلام حق أريد به باطل، كما قال الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، لكن ما المضامين الصحيحة لهذه المفاهيم، هل إن كل الدول الإسلامية خارج الشرعية والمشروعية؛ لأنها لم تنضم إلى كيان واحد نسميه الخلافة، أو الإمامة، أو الإمارة أو سمة ما شئت؟ أو أنها لا تتفق مع رأي بعض الناس في تطبيق بعض الأحكام؛ أو لأنها مقصرة؛ أو لأسباب كثيرة أخرى».

وأشار إلى أنه لا يجوز نزع الشرعية عن الدول الوطنية، التي نشأت في هذا القرن، فهي موافقة لمقاصد الشريعة في النظام، والانتظام، وفي العمران البشري، وفي المحافظة على الأمن والسلام والشعائر، كما أن مقاصد الشريعة لا تهتم بالشكليات، إنما بالمضامين والمصالح البشرية، والدين الإسلامي يحيل إلى مصالح العباد، فهذه الحالة بين الديني والديني جعلت أكثر الناس يخطئون، فبعضهم يأخذ بظواهر النصوص، وبعضهم الآخر يقول يجب ألا نغادر دار الدين لندخل في مجال آخر.

وأردف قائلاً: «نريد أن نصل بين الأقطار جميعاً وألا نياس، وأن نقول لأولئك الذين يقتلون أنفسهم من أجل خلافة، أو تصور، أو تخيل لا وجود له أصلاً في التاريخ، في الممارسات التاريخية بعد القرن الأول، لم يجتمع المسلمون في دولة واحدة، وما عاب أحد ذلك، وهناك أناس يقتلون أنفسهم وغيرهم اليوم، ويتجاوزون كل حدود الدين من أجل ذلك الوهم، ونريد أن نبين ذلك باجتماعنا هذا في هذا الفضاء المبارك، فضاء التسامح والسلام، فضاء المحبة والوئام، وأرجو أن نوفق، ونصل إلى نتائج إيجابية من منطلقات النقل، والعقل، والنصوص والمقاصد، والتنزيلات فيما نسميه بتحقيق المناط، ولم نستثن أحدًا من الدعوة لهذا المؤتمر، وزراء، مفكرين، علماء، فقهاء، فلاسفة، ليقولوا كلمتهم لمعالجة هذه الأمة، ولننطلق ذلك على النموذج الإماراتي، نموذج الوحدة الاختياري غير القسري الذي يجب أن يروج في هذا الزمان نموذجاً، وغيره من النماذج التي يجب أن نحتفي بها، لا مجالاً ولكن إظهاراً للخير، كما نرجو استمرار تجربة دول الخليج، لأن هذا يحقق مقاصد الشريعة، الشريعة تحب الوحدة، وقد أظهرت التجارب أن الوحدة القسرية التي جاءت نتيجة الحروب في العالم الإسلامي لن تكون ناجحة.

وقال ابن بيه: «بدأنا هنا قبل ثلاث سنوات برعاية من سمو وزير الخارجية والتعاون الدولي، بدأنا نفكر في الوضع العالمي، فقمنا بمبادرات وتحركات ومحاولات لإنشاء تجانس وسلام، وإنشاء تيار سلام»، مذكراً بجهود المنتدى خلال السنوات الثلاث الماضية، «حيث جرى العمل على تأصيل فقه وقيم وثقافة السلام في المنتدى الأول، لأن فقه السلام يستبعد فقه الخصام، وثقافة السلام تستبعد ثقافة الحروب والصراع، حاولنا تقديم المضادات الحيوية، المضادات الفكرية لمعالجة هذه الأفكار، ليكونها تمثل أمراضاً، وأقول لبعض القيادات السياسية العسكرية، أنتم تعالجون أعراضاً، ونحن نعالج أمراضاً، كل الحروب تنشأ في القلوب، ولا بد من بناء حصون السلام في القلوب، فالأمراض بدأت في القلوب، وبدأت من النظريات أو المفاهيم المغلوطة».

وأضاف: «لقد عالجتنا مفهوم الجهاد، مفهوم المماثلة، وأخيراً في مؤتمر مراكش مفهوم المواطنة المتساوية لكل سكان هذه البلاد المشرقية، سواء كانوا مسلمين، مسيحيين، أو ينتمون إلى ديانات أخرى، أضلنا لذلك من صحيفة المدينة، التي تمثل أساساً لمواطنة، فيها الحقوق والواجبات متبادلة، فاجتمع العلماء وأصلوا لهذه المباني، قدموا حججاً واضحة مبنية على نصوص الكتاب والسنة والقيم الإسلامية التي لا يمكن أن تنتسخ، فالنصوص الجزئية يمكن أن تنتسخ، ولكن القيم لا تنتسخ، قيم السلام والوئام، قيمة العدل، قيمة الأخوة البشرية».

الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتي؛

- الإسلام هو الدين الحنيف الذي يحترم الفكر والعقل ويدعو إلى المبادرة في سبيل الخير ويفرض الوصاية على علاقة الفرد بربه
- دعوة الإسلام هي دعوة للحياة دعوة للحق والسلام دعوة للمحبة والإخاء والوئام لتكريم الإنسان وتأكيد مشاركته الجادة والنشطة في مسيرة المجتمع إنها كذلك دعوة عامة لتحقيق النهضة الشاملة في كافة المجتمعات المسلمة



جاء في كلمته:
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أصحاب المعالي والسعادة، الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
أحبيكم أطيب تحية وأرحب بكم جميعاً في هذا الملتقى السنوي الثالث لمنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة

و يسرني و يشرفني في البداية أن أقل اليكم تحيات راعي الملتقى « سمو الأخ الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان » وزير الخارجية والتعاون الدولي .. و تمنياته الطيبة لكم جميعاً بالنجاح و التوفيق في مناقشاتكم ومداولتكم حول الدولة الوطنية في المجتمعات الإسلامية ..

أقل إليكم كذلك آماله و توقعاته أن يسهم هذا الملتقى في فهم أبعاد هذا الموضوع المهم للغاية وتمكين المجتمعات المسلمة في سبيل بناء دول وطنية قوية و قادرة تنطلق بذلك من دعوة الإسلام الحنيف والتي هي في واقع الأمر دعوة للحياة دعوة للحق والسلام دعوة للمحبة والإخاء والوئام لتكريم الإنسان و تأكيد مشاركته الجادة و النشطة في مسيرة المجتمع إنها كذلك دعوة عامة لتحقيق النهضة الشاملة في كافة المجتمعات بل و في العالم بأسره.

إنما الحسن الطالع أنكم اتخذتم شعاراً طيباً لهذا الملتقى وهو «دروب السلام من أبو ظبي تبدأ».. مرحباً بكم جميعاً في أبو ظبي وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الدولة ذات المكانة المرموقة في مسيرة الأمة والعالم إنها الدولة الحريصة كل الحرص على دعم قدرات المجتمعات المسلمة لمواجهة كل التحديات. إننا و لله الحمد في الإمارات بما نمثل دولة وطنية ناجحة بكل المقاييس هي الآن بنظر الجميع النموذج العالمي المرموق لا نقول فقط في البناء و الإستقرار بل و أيضاً في الإزدهار و الرخاء .. نحن بحمد الله دولة وطنية موحدة قوية بمؤسساتها و تشريعاتها تعزز وتفخر بنظامها وقادتها، تهتم كثيراً بأبنائها و بناتها، إنها الدولة التي تتسم وبحق بالتلاحم القوي بين الشعب و القيادة بل و الحرص الجماعي المتماسك المتين على أن نكون معاً و دائماً و طناً للحكمة والسلام، و طناً يدعم الأشقاء و يسعى دائماً إلى تطور و تقدم الأمة في كافة المجالات.

إنني أعير أمامكم جميعاً عن مشاعر أبناء و بنات الإمارات جميعاً و ذلك حين نقول دائماً: إن من نعم الله على هذه الدولة الوطنية الرائدة أن قيض لها قادة أكفاء يتسمون بالحكمة و بعد النظر إبتداءً من مؤسس الدولة المغفور له الوالد « الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان » عليه رحمة الله و رضوانه، إمتداداً إلى خير خلف لخير سلف صاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أعزه الله و إستمراراً بإخوانه الكرام صاحب السمو « الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم » نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي و أخيه صاحب السمو « الشيخ محمد بن زايد آل نهيان » ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات.

إننا في الإمارات نعرف طريقنا بوضوح في أن القيادة الناجحة هي أهم المتطلبات لبناء الدولة الوطنية على أسس ثابتة و متمينة.

القيادة الناجحة تتطلب ضروري لتحقيق مشروعية الدولة الوطنية وتمكينها في الوقت نفسه من العمل المثمر النافع في سبيل تحقيق النجاح و التقدم والقدرة على التنافس الناجح في المضمار العالمي للأمة كلها.

أيها الإخوة و الأخوات إنني أحبي في هذا الملتقى حرصكم على مناقشة مفهوم الدولة في الفقه الإسلامي و على دراسة كافة التجارب التاريخية في هذا المجال و في إطار واضح يؤكد على أن ديننا الإسلامي سيطر دائماً وهو المحرك الأساسي في بناء الدولة و تطور المجتمع، أحبي حرصكم و تأكيدكم على أن الإسلام هو الدين الحنيف الذي يحترم الفكر و العقل ويدعو إلى المبادرة في سبيل الخير و يرفض الوصاية على علاقة الفرد بربه.

وفككم الله إلى كل عمل نافع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير الأوقاف المصري الشيخ محمد مختار جمعة في كلمته بمنتهى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة بالإمارات:

الإسلام لم يضع قالباً جامداً لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه



أو المسميات ، لأن العبرة بالمعاني والمضامين لا بالأسماء ولا بالمسميات .

أكد معالي وزير الأوقاف أ.د/ محمد مختار جمعة في كلمته بالجلسة الافتتاحية بمنتهى تعزيز السلم بدولة الإمارات العربية المتحدة أن بيان مشروعية الدولة الوطنية بات أمراً في غاية الأهمية في واقعنا المعاصر لسد جميع أبواب الشبهات في ذلك على المتطرفين ، وأن أسس المواطنة المتكافئة مكفولة لجميع المواطنين على حد سواء في الدولة الوطنية.

كما أكد أن أكثر التنظيمات والجماعات الدينية والأيدلوجية المتطرفة إما أنها لا تؤمن بالدولة الوطنية أصلاً ، أو أن ولاءها التنظيمي مقدم مرات ومرات على ولائها الوطني ، فالفضاء التنظيمي لدى هذه الجماعات المتطرفة أرحب وأوسع وأهم مائة مرة ومررة من الدولة الوطنية لديهم .

وشدد على أمرين هامين :

الأول : أن الإسلام لم يضع قالباً جامداً لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنه ، إنما وضع أسسا ومعايير متى تحققت كان الحكم رشيداً يقره الإسلام ، وفي مقدمتها مدى تحقيق الحكم للعدل والمساواة وسعيه لتحقيق مصالح البلاد والعباد ، ولا إشكال بعد ذلك في الأسماء

الأمر الآخر : أننا في حاجة ملحة إلى إعادة قراءة تراثنا الفكري قراءة دقيقة واعية تفرق بين الثابت والمتغير ، بين ما ناسب عصره وزمانه ومكانه من اجتهادات الفقهاء وما يتطلبه عصرنا ومستجداته من قراءة جديدة للنصوص يقوم بها أهل العلم والاختصاص بحل إشكاليات الحاضر ، وبخاصة فيما يتصل بأحكام المواطنة ، إلى جانب تأصيل فقه العيش الإنساني المشترك بما يتطلبه من تمكين غير المسلمين من أداء شعائرهم وحماية دور عبادتهم ، وبيان أن أمن الأوطان والمواطنين لا يتجزأ بل إنه لا يتحمل التجزئة أو التصنيف ، وقد ذكر الإمام ابن حزم (رحمه الله) أن من كان بيننا من غير المسلمين وجاء من يقصدهم بسوء وجب علينا أن نخرج لحمايتهم بالسلاح وأن نموت دون ذلك ، لا أن نستحل دماءهم أو أموالهم أو أعراضهم .

وأرى أن لمن يعيشون مع المسلمين من غير المسلمين أن يبنوا بموافقة ولي الأمر ما تدعو إليه الحاجة من دور عبادتهم فإن عجزوا عن ذلك لضيق ذات اليد فولي الأمر أن يبنئ لهم منها ما تقتضيه الحاجة وتقوم به ، وما ذاك إلا لعظمة شريعتنا وسماحتها التي جاءت رحمة للعالمين ، ونحن قادرين معاً على أن نصنع ونحقق شيئاً هاماً فهل نعمل معاً لصالح ديننا وأمننا وحياتنا وصالح الإنسانية.

مفتي جمهورية مصر الشيخ شوقي علام في كلمته بمنتهى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة بالإمارات:

الإسلام لا يحدد نظاماً واحداً للحكم... والعبرة بتحقيق مصالح البلاد والعباد...



في تحقيق مصالح البلاد والعباد: أن كل هذه الأطر المتعددة التي تتكون منها الدولة تريد مصالح الفرد، ولكي تستمر الدولة في ممارسة سلطتها لا بد من توافر عنصرين، هما: استمرار الممارسة من الدولة، ثم الاتصال والربط فيما بين الدولة وهذه الممارسة بما يحقق المصلحة العامة.

وأضاف فضيلة المفتي: في الحقيقة أرى أن كل الإجراءات التي توصلنا للدولة فيها من المرونة ما يحقق المصلحة الحقيقية لمن يعيش على

أكد فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية، أن الدين الإسلامي لا يشترط ولا يحدد نظاماً واحداً للحكم؛ لأن العبرة في اختيار نظام حكم دون غيره في تحقيق المصلحة للبلاد والعباد.

وقال مفتي الجمهورية في كلمته ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث لمنتهى تعزيز السلم بالمجتمعات المسلمة الذي يعقد بالعاصمة الإماراتية «أبو ظبي» تحت رعاية كريمة لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي؛ وعلى أساس عدم اشتراط نظام واحد للحكم فإنه يجوز للدولة وللعلماء والساسة ابتكار أنظمة للحكم لتحقيق مصالح البلاد والعباد استناداً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها» لافتاً إلى أن المسلمين السابقين استفادوا من كل الأنظمة الموجودة ما دامت لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو أي من مبادئها.

وأوضح مفتي الجمهورية في كلمته التي حملت عنوان «المصلحة وتدبير الدولة في الفقه الإسلامي» والتي عرض خلالها مفهوم الدولة وأركانها من منظور الفقه الإسلامي والدور الذي يمكن أن تقوم به

أرض هذه الدولة. وأكد مفتي الجمهورية أننا على كل حال نريد أن نعيد لهذه الأفكار المؤسسية من خلال الأجهزة التي تكون في الدولة، ونحن الآن في ظل قوانين ودساتير حاكمية، وتحقيق المصلحة في هذه الدولة مرتبط بمراعاة هذا الإطار القانوني بما يحقق مصالح البلاد والعباد. ونحن لا نريد للقرار أن يتخذ إلا بناءً على مشورة أهل الفكر... فهذا خاضع لكل تطور حديث ما دام لا يخالف مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية. وتساءل مفتي الجمهورية: من الذي يقدر المصلحة؟ وما شروطها؟ لقد أفاض الأئمة: الغزالي والشاطبي والخرافي والإمام العز بن عبد السلام، في كيفية الموازنة بين المصالح والمضار، وبين المصالح والمفاسد ، وبين المفاسد والمفاسد.

وفيما يتعلق بمن يملك أحقية إعلان قرار الحرب أو الجهاد أكد فضيلة مفتي الجمهورية أن كل المذاهب الأربعة اتفقت على أن قرار الحرب والجهاد لا يكون إلا تحت راية الدولة أو ولي الأمر، ولا بد أن يكون ذلك نابغاً من الدولة في ذاتها، وليس من حق أي جماعة أو جهة أخرى أن تعلن أو تتخذ هذا القرار.

ووجه مفتي الجمهورية خالص الشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة قيادة وحكومة وشعباً وللمنتدى الدولي لتعزيز السلم في المجتمعات الإسلامية على هذه المناقشات الوافية حول مفهوم «الدولة الوطنية في المجتمعات المسلمة».

الشيخ محمد عبد الكريم العيسى، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي:

نستطلع مخاطر التوظيف السلبي للمحاولات اليائسة لخطف قيمنا الإسلامية، وتشويه صورتها نتج عنه تطرف أشعل بشؤمه العالم بأسره



التي تبذل في المجتمعات المسلمة، لإخراجها من هذا النفق المظلم، بتيه الصراعات الدموية، والافتتال العيشي، وتنازع البقاء المجرى عن قيمه، المفضي إلى فئانه. وفتح فضاء فسيحاً، للعلماء والمفكرين، والباحثين، يتيح لهم الإسهام، برصيدهم المستنير، في إعادة الاعتبار، إلى المنهج الصحيح، وذلك باستيعاب المفاهيم الشرعية ، لتبقى على ما أراد الله لها، مفاهيم رحمة، وحكمة، وعدل، ومصالحة، ولتساهم في تثبيت السلم الأهلي والدولي، وتحفظ للمجتمعات أمنها واستقرارها.

لقد أوضحت الورقة التصورية للمنتدى الثالث، فكرة الموضوع، الذي تم اختياره للدراسة والبحث والمناقشة، عبر محاور هذا الملتقى، بتفاصيل ضافية وافية، تميزت بالمتانة والدقة، والشفاية، في النقد بموضوعية تامة، مع بعد النظر في الأسئلة التي استجلبت للمناقشة، والعرض على بساط البحث، حول «الدولة الوطنية»، التي هي الصيغة الواقعية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد: فيسعدني باسم رابطة العالم الإسلامي، المشاركة في هذا الملتقى الحافل بحشده العلماني الميمون، في سياق الجهود المباركة، لمنتهى تعزيز السلم، في المجتمعات المسلمة.

أبها الجمع الكريم:

لقد شهد العالم، في سنوات قريبة خلت، أحداثاً مؤلمة، وتغيرات متوقعة، أفرزت مشاهد جديدة، في المواقف، والعلاقات الدولية والإنسانية ، لم تتجاوز في كثير منها ، مالا ملامة فيه على كل من أخذ بالتدابير اللازمة المشروعة، لتحقيق مصالحه، وبرد المفاسد، والشور عنه.

وكانت السنوات الخمس الفائتة، ذروة واقعتها - عربياً وإسلامياً - مشحونة بأحداث دخلت التاريخ الإنساني من أحلك أبوابه، تضاعفت فيها وتيرة المعاناة، والتراجع، جراء الانقلاب المفاجأة، التي طرأت على بعض الدول العربية، وأحدثت حالة عامة، من الفتن والتنافر، والصراع الفكري والدموي الخطير، كان سقوط حلب، وما صاحبه ، من دمار، ومجازر وانتهاكات إنسانية خطيرة، أحدث عهد بمشاهده الفظيعة. إن هذا الجمع الميمون، في رحاب هذا المنتدى الحافل، يحسب باعتزاز، في المبادرات الرائدة، للعلاج والأخذ باليد، ولعل ما يقدمه من أطروحات، على خط التقريب والإصلاح ، وترشيد بعض الرؤى، وتصحيح الصورة الذهنية، عن مفاهيمنا الإسلامية، يمثل رسالة، تحتاج إليها الأمة قاطبة، في وقتها الراهن.

ونحن في رابطة العالم الإسلامي، نؤيد، ونُدعم، هذه الهمة العالية، كما أننا - والمؤمن كَيْسَ فطن - نستطلع مخاطر التوظيف السلبي، في مده السبي، للمحاولات اليائسة لخطف قيمنا الإسلامية، وتشويه صورتها بالكذب الفج، أو التأويل الخاطي، أو المغالطة، إذ نتج عنه تطرف هوى في مكان سحيق، فأشعل بشؤمه العالم بأسره، مجيراً بزوره، كل أعماله، باسم الإسلام، ودين الله برئ من ضلال منهجه، ومجازفات شطحاته. لقد رسم المنتدى، ضمن الأهداف التي يعمل لها، أن يساهم، في الجهود

للكيانات السياسية، التي تشكلت في العالم الإسلامي، بعد تفكك ما سُمي سلفاً بدولة الخلافة، وانكشاف الاستعمار الأجنبي، توافقاً مع الوضع الدولي الجديد، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وأدخل العلاقات الدولية في طور آخر، تحكّمه الجهود والصكوك، والهيئات الدولية، التي تحتم على الجميع التعاطي معها.

وعالمنا الإسلامي، جزء من العالم الإنساني، يتأثر بمؤثراته، ويتفاعل مع أحداثه وتطوراتها، ولا يمكن أن يعيش بمعزل، عن السياق العام للحركة الإنسانية، ولا سيما أن كثيراً من مقاليد العلوم، تحولت منه في سني غفوتة إلى غيره.

إن المكابرة، في حتمية، تقبل الواقع الذي يعيشه العالم بأسره، هو في توصيفه الحصري والدقيق، هروب إلى واقع آخر، مموه بنسج من الخيال والأوهام، دخل في مواجهة ساذجة، مع السنن الكونية، بمخادعة للنفس والخلق، دفعت لسراب وعودها الكاذبة، الدماء البرينة، وسمعة الإسلام، كذلك الأمانى، التي كانت الحركات الباطنية تخدع بها أتباعها، لتأليبهم على الحكومات التي كانت قائمة في المجتمعات المسلمة.

وعلى نسق مشابه، يتكون الفكر الذي يعبد الناس ببدائل مثلى يسعى إليها، عن الدولة الوطنية التي نعيش فيها، ولا يرى سبيلاً إلى الإصلاح إلا في مناكفتها وزعزعة أنظمتها.

وقد تشكل هذا الغوات الفكري، نتيجة قراءات مبنسة، غاب عنها (في غمرة تطفلها على هذه المعاهد الكبرى، وعدم كفايتها للأخذ بزمام شأنها) غاب عنها مفهوم الدولة، ووظيفتها، في فقهنا السياسي الإسلامي، المدون تحت عنوان: «الأحكام السلطانية»، كما أن ذلكم الابتسار والتطفل، عاش - في نظيره السطحي - حالة انحباس، في الصور التاريخية، لنموذج الدولة، دون مراعاة التغيرات السياسية، والضرورة الاجتماعية والإنسانية، وهو شاهد جهل تام، بمقاصد الشريعة، في فقه أولوياتها وموازناتها، وتغير الأحكام بتغير الأحوال، في ضوابط شرعية لا تخفي.

ومن المأسوف أن الأجوبة المنتظرة، من مخرجات هذا المنتدى، لعدد شائك من الأسئلة الحائرة عند البعض، كقيل بإحداث تصحيحات مهمة، للأخطاء الواقعة في بعض القنوات والآراء والمواقف، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

وختاماً: أسأل المولى جل وعلا، أن يوفّق المشاركين في هذا الملتقى، وأن يجعل أعمالهم نافعة، ولوجهه الكريم خالصة، وبالله التوفيق.

كلمة العلامة السيد علي الأمين في مؤتمر منتدى تعزيز السلم حول الدولة الوطنية - أبو ظبي، بعنوان: ولاية الدولة والحاكمة



أخرى، وهذا ما سوف يؤدي إلى الصراعات داخل المجتمع الواحد والدولة الواحدة، وفي الأمة بشكل عام.

أما على مستوى الدولة الدينية فإنها هي الأخرى ستعاني من المذهبية والطائفية حين تتبنى ديناً ما في مقابل أديان أخرى موجودة داخل المجتمع، ومن هنا توجد إشكالية بأن توصف الدولة بالدينية، ونقول بأن الوصف السليم لها هو وصف الدولة المدنية والوطنية. والدولة التي قامت في العهود الإسلامية كانت دولة مدنية ووطنية تقوم بشأن مدني، وكان للحاكم فيها الدور المدني الذي يدير فيه شؤون الناس بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الديني، وفي الفقه الإسلامي ظهر مفهوم (الرعية) القريب من معنى المواطنين في عصرنا، وهو مفهوم لا ينظر للانتماء الديني والمذهبي.

وهكذا كانت التجربة الإسلامية في مجتمع المدينة المنورة، كما ورد في وثيقة إعلان مراكش التي أطلقها الشيخ عبد الله بن بيه حفظه الله، وقد أسس فيها المسلمون وغيرهم برعاية الرسول عليه الصلاة والسلام للمجتمع الجديد عبر وثيقة المدينة التي كانت شاهداً على أنهم كانوا يريدون نسيجا من العلاقات المدنية بين المجتمع الذي تجمعه الدولة الوطنية، ولم تكن بين المسلمين وحدهم بل بين المسلمين واليهود وغيرهم بل وحتى الوثنيين الذين لم يؤمنوا بالدين الجديد وقتها، وقد جمعت الوثيقة بينهم على قواعد عامة في الفكر والسلوك والحقوق بما يمكن تسميته بالشراكة الوطنية وحقوق المواطنة.

وقد وقع كلام آخر عند بعضهم في الدولة والحاكمة، فمنهم من ذهب إلى عدم شرعيتها، وعدم جواز التعامل معها بصفتها غاصبة للحق من أهله الشرعيين، وقائمة على الظلم والجور، واستدل هذا البعض بحديث (العلماء ورثة الأنبياء) ونحوه، مع أن هذا الحديث ناظر إلى الدور الديني في تبليغ الأحكام الشرعية ونشرها، وليس ناظراً إلى الدور السياسي على مستوى السلطة والدولة، فالأصل في بعثة الأنبياء هو للهداية والإرشاد وليس لإقامة الدولة الدينية. وقد ذهب الآخرون إلى شرعية الدولة القائمة وإلى ضرورة المشاركة فيها، وإقامة العلاقات معها، حفظاً للنظام العام وتحقيقاً لمصالح الناس، ودفعاً للأضرار والمفاسد وجلباً للمصالح والمنافع التي لا يمكن أن تقوم للمجتمع قائمة بدونها. وقد اشدت هذا النزاع بين الفريقين في أوائل القرن الماضي ووصل بعضهم إلى القول بعدم جدوى استبدال ظالم بأخر، أو استبدال قانون من قوانين الظلم بقوانين أخرى في السلطة الظالمة نفسها، وبقيت هذه الشبهة مستحكمة في أذهان كثيرين، ولا يزال بعضها عالماً في أذهان بعض طلبة العلوم الدينية في زماننا الحاضر.

ولعل منشأ الشبهة قد تولد في أذهان البعض من خلال بعض المصطلحات الشرعية التي تدرس في علم الفقه، حيث يطلق فيها على الفقيه الجامع للشرائط بأنه الحاكم الشرعي، بحيث يفهم منه أن كل حاكم ما عدا الفقيه سواء كان عادلاً أم لا لم يكن كذلك هو حاكم غاصب للسلطة، فإدراكاً للشرعية، مع أن المقصود من مصطلح الحاكم الشرعي ناظر إلى أهلية القضاء وإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية، وليس ناظراً إلى الحكومة الفعلية والسلطة السياسية المنبثقة عن نظام سياسي مدني وغير ديني. ففي الفقه السياسي يوجد فرق بين الحاكم الشرعي بمعنى المرجعية الدينية في التشريعات الدينية، والحاكم بمعنى الأمير الذي يشكل مرجعية في النظام السياسي، وأساساً لحفظ النظام العام من الانهيار الناتج عن فراغ المؤسسات القيادية والقانونية التي لا بد منها في حفظ مصالح البلاد والعباد. وهذا ما أشار إليه الإمام علي (ع) في جوابه عن شبهة الخوارج وشعارهم عندما قالوا: «ليس لك الحكم يا علي، الحكم لله». فقال (ع): «كلمة حق يراد بها باطل. نعم لا حكم إلا لله ولكن هؤلاء يقولون: لا إمره إلا لله وإنه لا بد للناس من أمير ير أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها

الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفياء ويقاوم به العدو وتأمين به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستراح من فاجر».

وقد أبطل الإمام (ع) هذه الشبهة المؤدية إلى الفراغ القاتل وانهيار الدولة التي لا بد للمجتمع من قيامها، ووجوب العمل فيها على الموالى والمعارض، مع غض النظر عن الرضا والقبول والإيمان والكفر بهذه الإمرة والحاكمة، حفظاً لضرورة انتظام المجتمعات واستمرارها واستقرارها، من خلال الدعائم الأربع للنظام السياسي والاجتماعي البشري التي تدخل عند الفقهاء في الواجبات النظامية التي لا يجوز تعطيلها بحال من الأحوال، وهي نظام الدفاع عن البلاد، وأشار إليه الإمام (ع) بقوله «يقاوم به العدو»، ونظام الأمن الداخلي الذي يمنع اعتداءات الناس بعضهم على بعض، ويحفظ سبل التواصل مفتوحة بينهم، وقيام العلاقات بين مختلف الجماعات والمناطق وأشار إليه بقوله «وتأمين به السبل»، ونظام قضائي يحفظ الحقوق ويعاقب الخارجين عن القانون كما في قوله «ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستراح من فاجر»، ونظام الفياء الذي يعني الخراج وجمع الضرائب وتوزيع الثروات، لأنه لا قيامة للأنظمة الثلاثة التي قوام المجتمع بدون الخزينة التي تؤمن النفقات اللازمة للقيام بتلك الأعباء وغيرها، وأشار إلى ذلك بقوله «يجمع به الفياء». وكل هذه الأنظمة اللازمة لحياة المجتمعات والشعوب في أوطانها ويقانها تتوقف على سلطة تنفيذية، بيدها الأمر والنهي، وهو ما عبر عنه الإمام (ع) بـ «إنه لا بد للناس من أمير ير أو فاجر» ومن خلال ذلك يظهر أن الدولة هي ضرورة اجتماعية عقلانية، تكتسب شرعيتها من الواقع اللازم المشتمل على حاجة العباد لجلب المصالح ودفع المفاسد الواجبة عقلاً وعقلانياً.

الدولة الوطنية

وهذا الرأي في شرعية الأنظمة والدولة الوطنية هو الذي استقر عليه مشهور العلماء والمجاهدين، وقد عبر عن هذا الرأي الميرزا حسين النائاني أحد أعلام الفقه الجعفري في النصف الأول من القرن الماضي، وقد جاء في قوله: «إن ما اتفقت عليه جميع الأمم الإسلامية، بل عقلاء العالم أجمع، هو أن استقامة نظام العالم وتعيش البشر متوقف على وجود سلطة وحكومة سياسية سواء قامت بشخص واحد، أو بهيئة جمعية، وسواء كان المتصدي لها غاصباً أو قاهراً أو وارثاً أو منتخباً».

وقد ذكر هذا الكلام وطبقه على الدولة الوطنية في إيران التي كان يحكمها الملوك، ولم تكن محكومة بنظرية ولاية الفقيه، ولا بنظرية دولة الخلافة.

وهذا التوقف المذكور مع السيرة التي أطبق عليها العقلاء موجود في مضمون ما أشار إليه الإمام علي (ع) في الخبر الذي تقدم الحديث عنه (... وإنه لا بد للناس من أمير...).

وقد قسم الميرزا النائاني السلطة السياسية في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) إلى قسمين:

أ- سلطة استبدادية باطلة لا يمكن إثبات شرعيتها بحال من الأحوال، لأنها قائمة على استعباد الناس واسترقاقهم، وقد خلفهم الله أحراراً، وهذه أسمائها بالسلطة الفرعونية.

ب- سلطة دستورية تخضع للقوانين التي تحد من الظلم والاستئثار وتمنح الحرية لأفراد المملكة، وأطلق عليها اسم السلطة المحدودة والمقيدة والمشروطة والمسؤولة والعادلة، وغير ذلك من الأسماء التي تخرجها من طور الاستبداد الفرعوني، وأطلق على القائمين بهذه السلطة الحكومة المشروطة وعلى الصانعين لها الأمة الحية والحرّة والأبوية.

شرعية الدولة والحاكم

وعلى كل حال فإن الاستفادة من الخبر المتقدم ومن سيرة العقلاء الممضاة شرعاً أن الدولة تكتسب شرعيتها من أمرين: من كونها ضرورة لاستقامة النظام، ومن سعي القائمين عليها لحفظ البلاد وصون حقوق العباد، وهذه الدولة لا يجب أن يكون لها دين سوى سعيها لإقامة الحق والعدل بين الناس وصون حقوقهم وحياتهم، وليس فيما تقدم من الخبر والسيرة اشتراط دين للدولة والحاكم، وذلك لاندراج الموضوع فيها تحت منظومة المصالح والمفاسد، ونحن لا ننصّر من الهوية الدينية للدولة والحاكم، ولكن الضرر يأتي من فقدان الحق والعدل، ولذلك قلنا سابقاً وقبل سنوات عديدة لبعض الأحزاب الإسلامية التي طالبت بجمهورية إسلامية في لبنان وللبعض آخر طالب بدولة الخلافة، قلنا لهم عن الدولة والحاكم (نحن لا ننصّر من مسيحية الحاكم، ولا ننتفع من إسلاميته، ولكن تأتينا المضرة من جور الحاكم، والمنفعة من عدالته).

وقد تحدثنا عن ولاية الدولة بشكل أوسع في كتابنا (ولاية الدولة ودولة الفقيه) وتقدم أخيراً بالشكر إلى منتدى تعزيز السلم في أبو ظبي وإلى رئيسه سماحة الشيخ عبد الله بن بيه على هذه الإشارات الفكرية والفقهية النافعة والتي تساهم في إعادة صياغة الأفكار والمفاهيم التي تعزز ثقافة السلم في مجتمعاتنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى جميع عباد الله الصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

ولاية الدولة والحاكمة

لم تكن ولاية الدولة والولاء لها محل التباس فيما مضى عند جمهور علماء المسلمين، وكان الرأي الشائع هو لزوم الإنتظام فيها والعمل بأحكامها وقوانينها، ولكن قيام بعض الأحزاب الدينية في القرن الماضي بنشر بعض الشبهات حول الحاكمة والهوية الدينية للدولة ألقى بظلال من الشك حول شرعية الدولة والمواصفات التي يجب أن تتوفر فيها، وقد غدا القديم الذي عايشناه وجرت عليه أمور الناس ولم يكن محل كلام كقيام الدولة أمراً ملتبساً، مع أنه لا شك بأن الدولة الناطمة للأمر والتي تشكل ضرورة من ضروريات المجتمع هي صاحبة هذه الولاية، ولم يبحث سابقاً عن ثبوت ولاية لها باعتبار أن وجود الدولة لما كان ضرورياً فلا بد وأن تثبت لها هذه الولاية والحاكمة التي تعني سلطة الأمر والنهي، وما تحتاجه من صلاحيات لإدارة شؤون البلاد والعباد.

والمفهوم الجديد عن ولاية الدولة والولاء لها وإسلاميتها جاء من بعض العناوين التي أطلقت عليها، كدولة الخلافة ودولة ولاية الفقيه التي تطلب وجود رجل دين فقيه على رأس السلطة، وقد اعتبر دعاة دولة الخلافة ودولة الفقيه أن شرعية الدولة تكتسب من خلال الحاكمة الربانية التي جعلوا وراثتها محصورة بهم وبأحزابهم.

شبهة الحاكمة وتكفير الحاكم السياسي

إن الآيات القرآنية التي تحنّج بها بعض الحركات الإسلامية على حصر السياسية الشرعية بها، وتكفير الحكام والأنظمة السياسية المدنية، كما في قول الله تعالى في سورة المائدة: «وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» و«الظَّالِمُونَ» و«الْفَاسِقُونَ».

لا يجدي في رد الاستدلال بها على كفر الحاكم القول بأنها واردة في شرع من كان قبلنا لأن العلة الظاهرة من الآيات المذكورة هي المخالفة للحكم المنزّل، ولا فرق في ذلك بين الحكم المنزّل في القرآن وغيره من الكتب المنزلة، كما لا يجدي القول أيضاً بأن المراد من الكفر الوارد فيها هو دون الكفر المخرج من الدين لأن ذلك يعني رمي الحاكم السياسي بمعنى من معاني الكفر، وهذا موافق للشبهة المذكورة في بعض وجوه الاستدلال، وليس رداً عليها، كما لا يخفى.

والذي ينبغي أن يقال في رد هذه الشبهة: أن الآيات ناظرة إلى حكم القضاء بين المتخاصمين بغير الحق والعدل، للزوم كون القضاء بينهما بالعدل كما هو مستفاد من قوله تعالى (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

والآيات ليست ناظرة إلى شرعية من يحكم الناس المسمّى بالحاكم والرئيس والملك وغير ذلك من الأسماء، ولا إلى النظام السياسي المقبول بهما من الناس، لأنه لا بد من الحاكم والنظام لإدارة شؤون البلاد وحفظ مصالح العباد.

والدولة هي المؤسسة الناطمة لأمر البلاد والعباد، وهي تعتبر من الضرورات التي اتفق العقلاء على إقامتها في الاجتماع البشري، وهي بهذا الاعتبار العقلاني تكون سابقة على الشرع الذي يكون موقفه منها موقف الموافقة والإمضاء، فهي لا تكون دولة شرعية الدين، بل هي الدولة التي أدرك الإنسان العاقل ضرورة إيجادها في مجتمعه الإنساني، ووافقها الدين على إقامتها.

فالدولة كمؤسسة ناظمة لأمر الشعب والوطن المطلوب أن يكون دينها هو الإنسان مع غض النظر عن انتمائه الديني أو السياسي أو العرقي.

الدولة الدينية

ونحن لا نريد أن نجادل في مشروع الدولة الدينية الذي تحمله بعض الأحزاب الإسلامية السياسية، ولا في حق تلك الأحزاب في الدعوة السلمية إليها، ولكننا نتساءل من خلال الواقع الذي تعيشه الشعوب والأمم، هل هذا المشروع يتسق وينسجم مع التسوق المعاصر للحياة والدولة، وهل ثمة إمكانية لاستمرار هذه الدولة الدينية حتى لو قامت وتأسست وعلى رأسها (ال خليفة) أو (الولي الفقيه) أو (المرشد) أو الدولة التي يرضون عنها! هل يمكن أن يكون لهذه الدولة الدينية مستقبل في هذا العصر؟

فلو تحدثنا عن نظرية ولاية الفقيه، فسرى أنها غير قادرة على الاستمرارية باعتبارها نظرية مذهبية خاصة، وليس عليها إجماع من أهل المذهب نفسه، ولا يمكن أن تعيش في وسط فيه شيء من التعددية المذهبية، وأن تفرض وجهة نظر مذهب على مذاهب

«حكام المسلمين» يدعو إلى تدخل إنساني لإنقاذ المدنيين في حلب



إبراهيم سليم (أبوظبي) - الإتحاد الإماراتية

دعا مجلس حكماء المسلمين إلى تدخل إنساني لإنقاذ المدنيين في مدينة حلب، مؤكداً متابعتة بقلق بالغ الوضع الإنساني في المدينة، خاصة في ظل ما تتناقله وسائل الإعلام عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وسط مشاهد مفرجة لجلث القتلى والخراب والدمار الذي حل بالمدينة.

ودعا المجلس جميع القوى الفاعلة لحماية المدنيين، كما طالب المنظمات الدولية والإنسانية بسرعة التدخل لإنقاذ المدنيين الذين يعانون وضعاً كارثياً صحياً وغذائياً وأمنياً.

جاء ذلك في ختام أعمال الاجتماع التاسع لمجلس حكماء المسلمين، الذي ترأسه فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، وبحضور عدد من أعضاء المجلس، وأعرب المجلس عن شكره للإمارات وجهودها في إقرار السلام، وإرساء قيم التعايش والسلام بالتعاون مع أشقائها في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وأكد المجلس متابعتة للوضع في حلب وسقوط الضحايا والخراب والدمار، كما استنكر المجلس منع قوات الاحتلال الإسرائيلي للأذان في مساجد القدس، مشيداً بقيام الكنائس في فلسطين برفع الأذان، وأشار المجلس لجهود متابعة الأحداث في ميانمار وحماية المسلمين هناك.

ودان البيان الختامي للاجتماع الاعتداء على الكنيسة المصرية، وعلى رجال الجيش والشرطة، معلناً دعمه لإجراءات مصر ضد الإرهاب الأسود.

وقرر المجلس إنشاء مشروع حوار شباب عالمي للتعريف بمنع الدين للعنف والقتل، وتنظيم حملة تعريفية بعنوان الإسلام دين السلام بالتعاون مع الأزهر الشريف بكل اللغات.

مواجهة الإرهاب

وناقش المجتمعون خلال الاجتماع العديد من المواضيع التي تهم الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها وضع آليات واضحة وفاعلة لمواجهة الإرهاب ومحاربة الفكر المتطرف، علاوة على مناقشة الأوضاع المساوية التي يتعرض لها المدنيون في مدينة حلب السورية، بالإضافة إلى مناقشة قضية مسلمي بورما.

وفي نهاية الاجتماع تلى معالي الدكتور علي النعيمي الأمين العام لمجلس حكماء المسلمين البيان الختامي للاجتماع، حيث تقدم المجلس بالتهنئة إلى المسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة ذكرى مولد النبي الكريم محمد (ص)، نبي الرحمة والسلام، داعياً جموع المسلمين إلى التأسى بأخلاقه، والتمسك بسنته والاقتداء بسيرته.

وتقدم مجلس حكماء المسلمين بخالص التعازي إلى جمهورية مصر العربية قيادةً وحكومةً وشعباً في ضحايا التفجير الإرهابي الذي استهدف الكنيسة البطرسيكية في محيط الكنيسة الكاثوليكية بالعباسية، والهجوم الإرهابي الذي استهدف عدداً من رجال الشرطة المصرية في محيط مسجد السلام بشارع الهرم يوم الجمعة الماضي، واستهداف يد الإرهاب لرجال الجيش والشرطة في سيناء.

وشدد البيان على رفضه لتلك الممارسات، مؤكداً أن الإسلام، وجميع الأديان السماوية، ترفض بشدة هذا العمل الإجرامي الجبان، معلناً تضامنه الكامل مع أهالي وأسر الضحايا، والدعم للإجراءات التي تتخذها السلطات المصرية في مواجهة هذا الإرهاب الأسود.

نشر ثقافة الحوار

وأعلن المجلس في بيانه، عن العمل على إطلاق مشروع دولي لنشر ثقافة الحوار بين الشباب وقادة الرأي الدينيين، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدينية العالمية لتأكيد تحريم الأديان السماوية للعنف وجرائم الكراهية والإرهاب.

وأوضح أن هذا المشروع يقوم على تعميق التواصل الفعال بين قادة الرأي الدينيين والشباب، وإيجاد قنوات للتواصل الفعال بينهم للإجابة عن تساؤلاتهم وما يدور في أذهانهم من أفكار ترتبط بالعنف والإرهاب، وذلك من خلال إطلاق منتدى عالمي للشباب ينعقد خلال عام ٢٠١٧ يضم الشباب من جميع الجنسيات ومختلف الأعراق والانتماءات الدينية والفكرية، بحضور ومشاركة عدد من القيادات الدينية في العالم، وذلك للتحاور بشأن إصدار «مدونة تصحيح للمفاهيم المغلوطة لدى الشباب» يتم تعميمها باللغات كافة وتبينها المؤسسات الدينية المختلفة، مع الاستفادة من التجربة التي يقوم بها مرصد الأزهر الشريف باللغات الأجنبية في تفكيك الفكر المتطرف، كما أعلن المجلس عن تنظيم حملة تعريفية بصحيح الدين الإسلامي باللغات المختلفة تحت عنوان «الإسلام.. دين السلام» على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية المعنية كافة، وإطلاق موقع للحوار بين الشباب وقادة الرأي الدينيين بمختلف اللغات على شبكة الإنترنت يحمل اسم «مساحة للحوار»، وتواصل وتكثيف جهود قوافل السلام التي تسعى لنشر ثقافة التعايش المشترك والسلام في جميع أنحاء العالم.

واستنكر بيان مجلس حكماء المسلمين قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع رفع الأذان في مساجد القدس

وغيرها، والاستيطان يعني أنه ليس للدولة المحتلة أن تغير الأوضاع الثقافية والدينية والديموغرافية، وحيا مجلس الحكماء الكنائس التي قامت برفع الأذان تضامناً مع المسلمين.

مسلمو الروهنجا

وقال البيان: «انطلاقاً من دور مجلس حكماء المسلمين في مساندة قضايا الأمة، ونظراً إلى الأوضاع المساوية التي يعيشها مسلمو الروهنجا في ميانمار، قرر المجلس استضافة عدد من الشباب ممثلين عن الديانات المختلفة وبعض القادة المؤثرين في الرأي العام في ميانمار، خاصة مناطق النزاع، وذلك للحوار والوقوف على أسباب النزاع ودراسة الحلول المقترحة».

وأشار البيان إلى استعراض أعضاء مجلس حكماء المسلمين الجهود التي تم القيام بها خلال عام ٢٠١٦، كما ناقش الأعضاء خطة عمل المجلس خلال عام ٢٠١٧ والتي ركزت على استمرار قوافل السلام، إلى قارات العالم كافة، بهدف نشر قيم التعايش والسلام، وعقد مؤتمر صحفي عالمي مطلع عام ٢٠١٧ للإعلان عن خطة عمل المجلس خلال العام المقبل.

وأعرب مجلس حكماء المسلمين عن خالص الشكر والتقدير للإمارات، على استضافة الاجتماع الدوري التاسع لمجلس حكماء المسلمين، الذي يتخذ من العاصمة «أبوظبي» مقراً له، مثنياً الدور الذي تقوم به في إرساء قيم التعايش والسلام بالتعاون مع أشقائها في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي.

دور الإمارات لتعزيز التسامح

قال فضيلة العلامة الشيخ عبدالله بن بيه، رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة في تصريحات صحفية على هامش الاجتماع: «إن قرارات مجلس حكماء المسلمين تكون استجابة للوضع الإسلامي الراهن والتطورات الكبيرة، بدعم ومساندة مادية ومعنوية من دولة الإمارات والقيادة الرشيدة، لضرورة نشر السلم بين سكان المنطقة»، مثنياً دور دولة الإمارات الرائد ومبادراتها المتعددة في الاتجاهات كافة لتعزيز السلام والتسامح.

وأشاد سماحة العلامة السيد علي الأمين بدور دولة الإمارات في نشر السلام وقيم التسامح والعيش المشترك، مشيراً إلى أن احتضانها مجلس حكماء المسلمين، يعكس رؤية الإمارات المتقدمة والنموذجية للعلاقات الإنسانية، بغض النظر عن الانتماءات المذهبية والطائفية والعرقية.

عقيدة الولاء والبراء وعصمة دم الإنسان

سؤال:

ورد السؤال التالي من الدكتور عاطف عبد العزيز عثمان إلى مكتب العلامة السيد علي الأمين

–السلام عليكم ورحمة الله وبركاته سماحة السيد علي يمثل لي الفقيه المسلم الذي يتجاوز ضيق المذهب اشتاق دائماً لفيض نوره

سماحة السيد نود منكم إلقاء الضوء على بعض الأمور مثل عقيدة الولاء والبراء ومفهومها وحدودها وقتل المسلم بدمي وما حولها من لغط وقتل الفرد المستامن من قوم معتدون كما في حالة السفير الروسي وهل تؤخذ الأحكام من كتب الحديث؟

استحضار التاريخ الناصبي أو الرافضي أو الصليبي مع إدراكي لموقفكم من هذه المصطلحات ولكن للأسف يذبحون اليوم تحت تلك الرايات

الجواب:

–عليكم السلام ورحمة الله وبركاته

المقصود من عقيدة الولاء والبراء هو تأييد الحق والعدل وإن كان الفاعل والقائل ليس صحيح الاعتقاد بنظرنا، ورفض الباطل والظلم وإن صدر ممن تعتقد بصحة معتقده، قال الله تعالى: (ولا يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

وقد روي عن الإمام علي عليه السلام قوله:

(لا يُعرف الحق بأقدار الرجال. إعرف الحق تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف أهله).

فلا يوجد تعميم في التأييد، كما لا يوجد تعميم في الولاء والبراء بدون النظر إلى الحادثة ومعرفة الحق والباطل فيها.

–أما مصادر الأحكام الشرعية عندنا فهي أربعة: القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة، الإجماع، العقل.

وأخبار الأحاد التي تروي السنة النبوية إذا عارضت القرآن الكريم يجب طرحها وعدم العمل بها، وقد جاء في الحديث النبوي: (من أدى نميّاً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمه الله يوم القيامة).

وهذا هو الموافق لعمومات الكتاب والسنة، كما في قوله تعالى: (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً).

وفي السنة (المسلم من سلم الناس من يده ولسانه). وهذه من النصوص الدينية التي تشكل قاعدة ومرجعاً في احترام النفس البشرية، وهي حاکمة على كل العناوين والمصطلحات التي تستباح بها الدماء الإنسانية، فإن قتل إنسان بعنوان أنه صليبي أو ناصبي أو رافضي أو لخلاف في الدين والمذهب أو الرأي هو اعتداء على النفس التي حرم الله قتلها والله لا يحب المعتدين، وقتل

السفير الروسي في تركيا لا يختلف عن جرم تفجير الكنيسة في مصر، فهو اعتداء وإجرام، والله لا يحب المجرمين، ولهم في الدنيا خزي وفي الآخرة عذاب أليم.

٢٠/١٢/٢٠١٦